مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية
المجلد 07 / العدد 1
(جوان 2025) ص 50 - 69
ISSN : 2773 - 3203/ EISSN : 2830 – 8131

التمويل الإسلامي للقطاع الزراعي في الجزائر-الواقع والتحديات-

Islamic Finance for the Agricultural Sector in Algeria - Reality and Challenges-

زياني إبراهيم [1*]
[1] جامعة الجزائر 03، الجزائر، zianinana79@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/01/30 تاريخ القبول: 2025/06/15 تاريخ النشر: 2025/07/14

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل دور البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي كما تبرر الدراسة التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي. وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الإطار النظري من خلال التعريف بالتمويل الزراعي والتمويل الإسلامي، وصيغ التمويل الإسلامي المستخدمة في القطاع الزراعي. والمنهج التحليلي من خلال تحليل ومناقشة البيانات المتوفرة من المقالات والتقارير الدولية. وقد أظهرت النتائج أن البنوك الإسلامية توفر العديد من صيغ التمويل المناسبة والفعالة في التمويل الزراعي وأن البنوك الإسلامية تواجه تحديات عدة وهذا يتطلب بذل أكثر للجهود لإنجاح العملية وتطويرها تدريجيا.

الكلمات المفتاحية: التمويل الزراعي، التمويل الإسلامي، الصناعة المالية الإسلامية، القطاع الزراعي.
تصنيفات JEL: Q10، Q14، G21

Abstract:
This study aims to study and analyze the role of Islamic banks in financing the agricultural sector. The study also justifies the challenges facing Islamic banks in financing the agricultural sector. The descriptive approach was adopted in the theoretical framework by defining agricultural financing and Islamic financing, and the Islamic financing formulas used in the agricultural sector. The analytical approach was used by analyzing and discussing the data available from international articles and reports. The results showed that Islamic banks provide many appropriate and effective financing formulas in agricultural financing and that Islamic banks face several challenges. This requires more efforts to make the process successful and develop it gradually.

Key words : Agricultural Finance، Islamic Finance ، Islamic financial industry ، Agricultural sector ، Financing formulas.
Jel Classification Codes: Q10 ،Q14 ،G21

* المؤلف المرسل

1.مقدمة :

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية في دول العالم كونه القطاع الذي يوفر الاحتياجات الغذائية للسكان. إذ يعتبر قطاعا استراتيجيا وحيويا في التنمية الاقتصادية ويشكل الركيزة الأساسية لباقي القطاعات الاقتصادية، وكأي قطاع من القطاعات يحتاج إلى التمويل من أجل القيام بدوره في تنمية الاقتصاد رغم إعطاء الدولة اهتماما كبيرا وتوجيه أموالا طائلة لتمويل هذا القطاع إلا أنها لا تكفي لتلبية حاجات هذا الأخير، مما يستوجب عليها البحث عن مصادر تمويلية أخرى كفيلة لتغطية هذا العجز، مما استوجب على البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية تغطية هذا العجز.

من خلال ما سبق تتبلور معالم إشكالية دراستنا والتي يمكن صياغتها في السؤال المحوري التالي:

ما هو واقع التمويل الإسلامي للقطاع الزراعي في الجزائر ؟ وما هي التحديات التي يواجهها ؟

للإجابة على هذا التساؤل تم طرح الفرضية التالية:

- البنوك الإسلامية لعبت دورا هاما في تمويل القطاع الزراعي في الجزائر؛

- تواجه البنوك الإسلامية عدة تحديات وعراقيل تحد من إمكانيتها على تقديم تمويل زراعي .

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة في تقديم فهم أعمق لمفهوم التمويل الزراعي وكذا ارتباطه بالتمويل الإسلامي. وإيضاح صيغ التمويل الإسلامية، وإبراز واقع تمويل البنوك الإسلامية للقطاع الزراعي والتحديات التي تواجهها في ذلك.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الي تحقيق ما يلي:

- التعرف على ماهية التمويل الزراعي والتمويل الإسلامي؛
- التعرف على صيغ التمويل الإسلامي ودورها في تمويل القطاع الزراعي؛
- إبراز التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي؛
- عرض واقع تمويل البنوك الإسلامية للقطاع الزراعي.

2. مدخل مفاهيمي للتمويل الزراعي

1.2 مفهوم التمويل الزراعي واهميته الاقتصادية:

يعرف التمويل الزراعي على أنه: توفير واستخدام الأموال اللازمة لتطوير الزراعة وتحسين دخول المزارعين وتحسين مستوى معيشتهم . (العرابي مصطفى ، طروبيا ندير، 2019، ص 281).

كما يعرف على أنه :توفير المال اللازم للاستثمار في القطاع الزراعي في الوقت المناسب من المصادر المختلفة وهو إما طويل ومتوسط الأجل لتمويل الإنشات والمعدات الأساسية للزراعة أو تمويل قصير الأجل لتنفيذ العمليات الزراعية الموسمية. (جابر،أ.ا، 2019، صفحة 347).

يمكن تعريف التمويل الزراعي أنه : " تقديم المال من طرف آخر بغية استخدامه في مجال الزراعة لقاء عائد معين والتمويل يمكن أن يشمل النقد والعرض " ، ويمكن إجمال العمليات الرئيسية التي يستعمل فيها التمويل الزراعي في النقاط التالية: (الديرشوي، 2010، ص 39)

- شراء الأرض وإنشاء المباني المطلوبة في الزراعة.
- شراء الحيوانات .
- تمويل عمليات الإنتاج .
- الاحتياجات الإنتاجية الحديثة المطلوب استخدامها في العمليات الزراعية كالتخزين والتسويق.

تنبع الأهمية الاقتصادية للتمويل الزراعي من كونه:

- يخلق ويحافظ على حجم كاف من المخرجات (الانتاج)؛
- يحسن من كفاءة العمل الزراعي من خلال شراء كميات أفضل من وسائل الإنتاج المتاحة؛
- يمكن من مواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات: ذلك لأن مدخلات الإنتاج يتم شراءها في فترة معينة من السنة، وبيع الإنتاج يتم في فترة معينة أيضا لهذا فالتدفقات الداخلة والخارجة، لا تحصل في نفس الوقت مما يؤدي إلى العجز النقدي من وقت الشراء حتى موعد البيع في بعض المنتجات، ولذلك فاستعمال القروض لتسوية هذه التقلبات أمر ضروري لنجاح العمل بصورة ضرورية؛
- يعطي الفرصة لصغار المزارعين والمستأجرين لتملك الأراضي عن طريق القروض طويلة الأجل؛

- يزيد من كسب العاملين بالزراعة فتزداد دخولهم ومدخراتهم؛

- يوفر القروض القصيرة والمتوسطة الأجل للمزارعين ويساعد على ضمان استمرارية الإنتاج وزيدة كميته وتحسين نوعيته.

2.2طرق التمويل الزراعي:

تتعدد أشكال التمويل الزراعي ويمكن إجمالها فيما يلي: (مومني ع.، 2021، صفحة ص 173)

1.2- التمويل الذاتي :

يمثل قدرة المستثمر الزراعي في اعتماده على موارده الذاتية المتاحة في تمويل نشاطه الزراعي من الموارد الداخلية دون التوجه إلى المصادر الخارجية إما لتعذر حصوله عليها أو لأسباب أخرى.

2.2- الدعم الحكومي:

يتعلق بالبرامج الحكومية في دعمها للأنشطة الفلاحية من خلال المساهمة المالية للدولة عبر الأجهزة والمخططات التنموية بغية تشجيع الاستثمار الفلاحي وهي تختلف حسب نوعية النشاط الفلاحي والتركيبة المالية للمشروع.

3.2- التمويل الائتماني:

وفيه يتم إقراض العاملين القائمين على الإنتاج الزراعي في مشاريعهم عن طريق تزويدهم بالأموال النقدية أو المستلزمات العينية كالبذور والأسمدة والآلات الزراعية وهي في الغالب قروض قصيرة الأجل أو متوسطة هدفها تمويل الإنتاج الجاري، وقليل منها يكون طويل الأجل يستهدف التجهيزات.

3. مدخل للتمويل الاسلامي

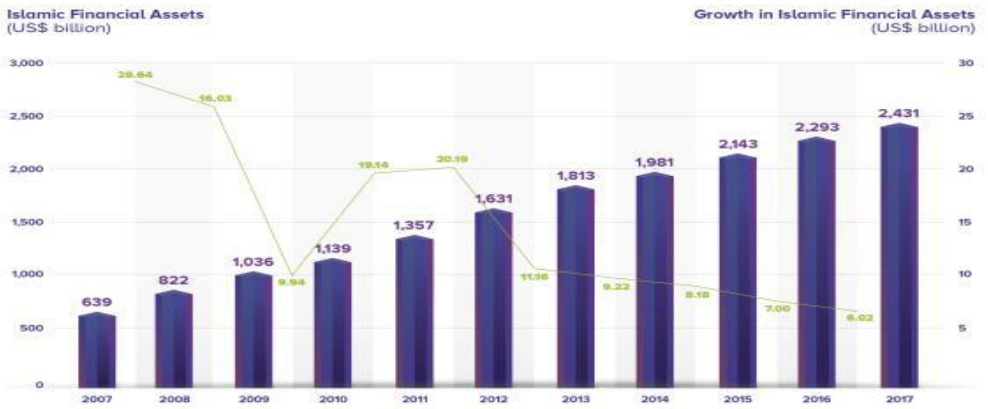
1.3 ا نمو الصناعة المالية الإسلامية في العالم

يعرف التمويل الإسلامي على انه هو تقديم ثروة نقدية كانت أو عينية، بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها مقابل عائد تبيحه الأحكام الشرعية. (قحف، 2004، صفحة 12)

كما عرفه محمد البلتاجي: " تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المنشآت المختلفة بالصيغ

التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. يعد هذا التعرف الأفضل لأنه قد تضمن معظم نواحي العملية التمويلية. (إكرام، 2023)

الشكل(01):نمو الأصول المالية الإسلامية 2007 - 2017 .

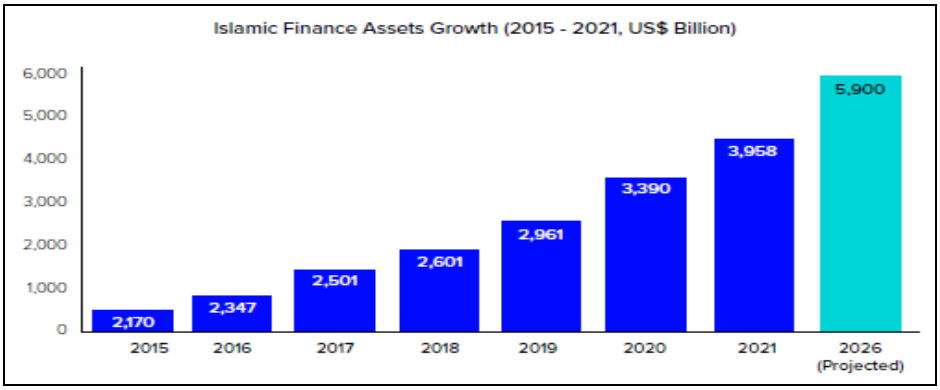


المصدر: Islamic Finance Development Report ,2018,p06

حسب تقرير التمويل الإسلامي العالمي (GIFR) فإف حجم نمو صناعة الخدمات المالية الإسلامية في العالم تجاوز1000 مليار دولار سنة 2009 ، لتَّرتفع الى ما يقارب 2400 مليار دولار سنة 2017 كماهو موضح في الشكل(02)، وقد ساهم في هذا المجموع 56 دولة، ويعود هذا النمو المتزايد و المستثمر إلى استمرار الوعي حول الصرفية الإسلامية والتمويل وفق الأحكام الشريعة الإسلامية مع تزايد عدد المسلمين في العالم، وزيادة وتيرة الدخول و الثروات لدى الأفراد. وحسب تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي 2019 فان قطاع التمويل الإسلامي قدر ب 2.5 ترليون دولار سنة 2018 وكان متوقعا أن ينمو بنسبة 5.5% كمعدل نمو سنوي مركب ليصل إلى 3.5ترليون دولار سنة 2024 ، وسيواصل الاهتمام بالاستثمار المتوافق مع الشريعة في النمو حيث يقدر عدد مؤسسات التمويل الإسلامي ب 1396 مؤسسة . (تحانوت، 2022)

- تطور أصول التمويل الإسلامي:

لشكل(02):تنامي أصول التمويل الإسلامي 2015-2021



المصدر: ICD-refinitiv islamic finance development report 2022 p8

قطاع التمويل الإسلامي قطاع سريع النمو في السوق المالية العالمية، شهدت صناعة التمويل الإسلامي نموا مضاعفا بنسبة 17 ٪ عام 2021 لتصل إلى3.95 تريليون دولار سنة2021 و من المتوقع أن تستمر في مسار نموها لتصل إلى ما يقدر بنحو 5.9 تريليون دولار من الأصول العالمية بحلول عام 2026 وفقا لتقرير Refinitiv لتطوير التمويل الإسلامي لعام 2021 ، يعود الارتفاع في صناعة التمويل الإسلامي في السنوات الأخيرة إلى النمو القوي لأكبر البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، ايران وماليزيا .وتعد الصيرفة والصكوك الإسلامية من أكبر القطاعات التي تسهم في توسع التمويل الإسلامي على مستوى العالم، حيث تمتلك أصولا تبلغ حوالي 2 تريليون دولار وتحتل ما يقرب من 50 ٪ من إجمالي حصة السوق.

2.3 صيغ التمويل الإسلامي:

يشكل الفقه المالي الاسلامي ثروة في مجال التمويل الزراعي، فهناك صيغ قائمة على المداينة كالمرابحة والسلم والاستصناع، وبعض الصيغ هي عقود مشاركة مثل المضاربة والمشاركة ...وهذه العقود كما هي مطبقة في حاضرنا - عن طريق المصارف الإسلامية - في القطاع الزراعي مطبقة بشكل أوسع في قطاعات استثمارية أخرى.

1.2.3.صيغ استثمارية تقوم على مبدأ المشاركة:

أ. المضاربة: أسلوب هام في التمويل الاسلامي يقوم على أساس المزاوجة بين رأس المال والعمل، وبذلك يجمع بين من يملك ومن لا يملك ويقدر على العمل ، مما يؤدي إلى إحداث التوازن الاجتماعي. التمويل بالمضاربة يمكن أن يكون مخرج لكثير من المزارعين من لا يملك لا أرضا ولا مالا لكن له خبرة مهنية عالية، ولا يجدون الإمكانية لإقامة مشاريعهم، على أساس أن يقدم لهم البنك إمكانية لتمويل مشاريعهم، على أن يكون العمل وإدارة المشروع منهم، بينما يكون تمويل من البنك، ويقتسمان نتيجة المشروع بناء على نسبة معلومة عليها عند إبرام عقد. كما يمكن أن يؤول المشروع إلى المزارع كليا، بعد أن يتنازل عن جزء من أرباحه لصالح البنك بغية شراء المشروع تدريجيا، ليصبح في النهاية ملكا له، بعد أن كان لا يمتلك إلا طاقاته الفكرية والخبرة، علما أنه لا يمكن أن تبقى المضاربة دائمة، ولكن هذا يرجع إلى تقدير كل منهما لحاجته لديمومة العقد بينهما والمصلحة المرتجاة من ورائه. (ندير، 2019، صفحة 285)

ب.المشاركة: أهم الأدوات في البنوك الإسلامية للقضاء على الخلل المتمثل في انقطاع الصلة بين عوائد رأس المال ومخاطره، ذلك أن المشاركة تربط بين هذه المتغيرات جميعا إذ أن كلا من المشاركين المودعين والبنك والمستثمرين تختلف أموالهم في المشروع ويتقاسمون الأرباح المحققة منه بينهم بحسب نسب متفق عليها. وأما الخسارة فيتحملها كل بحسب حصته في رأس المال. (صوان، 2001، صفحة 120)، تساهم المشاركة في تمويل القطاع الزراعي بالأشكال التالية:

- إذا كانت دائمة، يمكن أن تكون الأرض من المزارع والتمويل والتموين من البنك، وهذا بعد تقدير قيمة الأرض، وتحديد قيمة المشاركة كل منهما في المشروع، حيث يكون بينهما على قدر مشاركة كل منهما في رأس ماله، وتكون النتيجة بين المتشاركين على حسب نسبة مشاركة كل منهما؛
- أما إذا كانت المشاركة متناقصة، فقد يؤول المشروع الذي دخل المزارع شريكا فيه بأرضه بأكمله إليه، على أساس أن يتنازل للبنك عن حصة من أرباحه، وهذا يطفئ حق البنك ويكون المشروع في نهاية ملكا له، كما يمكن استخدام المشاركة المتناقصة في تمليك وسائل الانتاج خاصة الجرارات والحاصدات والاليات الاخرى؛ وتجدر الإشارة أنه يمكن للمزارع، أن يوكل إدارة المشروع أو أعمال المزرعة إداري إلى البنك، على أن يهتم هو بمختلف الحسابات الفنية الأخرى اعتمادا على خبرته في هذا المجال.

ج. المزارعة: عرفت هيئة المحاسبة والمراجع للمؤسسات المالية الإسلامية المزارعة بأنها " الشركة في الزرع بدفع أرض لمن يزرعها ويقوم عليها بجزء مشاع معلوم من الخارج " .

هي عقد على الزرع ببعض مايخرج منه بشروط ، وهي شركة في الزرع حيث يتم دفع الأرض لمن يعمل عليها والزرع بينهما ، ويتم معاملة العامل في الأرض بحصة معلومة وأجل معلوم. (العجلوني، 2008، الصفحات ص-ص 275،276)، يمكن استخدام صيغة المزارعة في التمويل الزراعي بإحدى الحالات التالية:

-أن يكون هناك صاحب أرض(كطرف أول) ومزارع(طرف ثاني)ويدخل البنك كطرف ثالث بالتمويل بكل أو جزء من تكاليف المزارعة على أن يوزع الناتج على الاطراف الثلاث؛

-أن يكون هناك مزارع يمتلك الأرض ويقوم البنك بتوفير مدخلات الانتاج وتكاليف العملية الزراعية على أن تكون النسب شائعة ومعلومة بينهما؛

-أن يكون هناك صاحب أرض ولديه الآلات والعمالة ويحتاج فقط الى جزء من المدخلات يوفرها البنك كطرف ثاني وصاحب النصيب الاقل على أن يوزع الناتج بنسب متفق عليها.

د. المغارسة : عرفت هيئة المحاسبة والمراجع للمؤسسات المالية الإسلامية المزارعة بأنها " الشركة التي تقع على دفع أرض - ليس فيها شجر - إلى رجل ليغرس فيها شجرا، على أن ما يحصل من الغراس والثمار تكون بينهما بنسبة معلومة".

هـ. المساقاة: هي عقد شراكة بين مالك الشجر أو الزرع والعامل عليه على أن يقوم الأخير بخدمة الشجر والزرع مدة معلومة نظير جزء شائع من الغلة. (مومني ع.، 2021)، إن شركة المساقاة كشركة المزارعة يلتقي فيها رأس المال المعطل مع قوة العمل من أجل تنمية الثروة الزراعية في مجال التشجير، وهي تسهم إسهاما كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية. إحدى مزاي المساقاة أنها يمكن أن تتضمن تمويلا إضافيا للمدخلات الأخرى، مثل البذور والمخصبات والمبيدات الحشرية، كما يمكن أن يأخذ التمويل بالمساقاة شكل تزويد البنوك، للمزارعين بساتين أو حدائق أو أشجار

تمتلكها أو تقع في حيازتها، ويتم ذلك بغرض جمع محصول البساتين أو الحدائق أو تقسيمه بنسب معنية محددة.

2.2.3.صيغ تمويلية تقوم على مبدأ البيوع :

أ. المرابحة : المرابحة بيع السلعة بالثمن الذي قامت به على البائع مع زيادة ربح معلوم يتفق عليه الطرفان .(حسن، 1997). يمكن استخدام المرابحة كصيغة لتمويل القطاع الزراعي، بحيث يقوم البنك بتوفير العتاد الفلاحي أو السماد أو البذور، وذلك لأن الكثير من المزارعين ليس لديهم المال الكافي، لتوفير مختلف مستلزمات العمليات الزراعية، حيث يقوم البنك بتوفيرها على أن يبيعها للمزارعين عن طريق المرابحة.

ب. الاستصناع: الإستصناع هو طلب الصنع، وهو عقد بين المستصنع (المشترى) والصانع (البائع)، بحيث يقوم الصانع بطلب من المستصنع بصناعة سلعة موصوفة في الذمة تسمى المصنوع أو الحصول عليها عند أجل التسليم، على أن تكون مادة الصنع وتكلفة العمل من جانب الصانع، مقابل ثمن يدفع نقدا أو مؤجلا، ويشبه هذا العقد حسب الجمهور عقد السلم لذلك يتم اخضاعه لكل أحكام السلم. هذا ويسمى المشتري : مستصنعا والبائع : صانعا، والشيء محل العقد :مستصنعا فيه ، والعوض يسمى ثمنا .تستخدم صيغة الاستصناع في المجال الزراعي في عدد من الاستخدامات مثل انشاء المزارع، شق الطرق والقنوات، تشييد المباني المزرعية، عمليات تحضير الارض المختلفة، عمليات الزراعة والنظافة، عمليات رش الكيماويت الجوية والارضية وعمليات الحصاد وعمليات أخرى.

ج. السّلم: السّلمْ أو السلف هو عقد بيع يعجل فيه الثمن ويؤجل فيه المبيع .فهو بذلك بيع آجل بعاجل، وهو عكس البيع بثمن مؤجل. (التجاني،ع، 2000). يصلح بيع السلم لتمويل المزارعين وتغطية تكاليفهم التشغيلية، فهو بذلك يعتبر كبديل للقروض الموسمية قصيرة الأجل، حيث يحتاج المزارعين إلى سيولة نقدية تغطي تكاليف الحراثة، وتجهيز الأرض للزراعة وتكاليف شراء مستلزمات الإنتاج من الأسمدة والبذور وباقي التكاليف التشغيلية الأخرى اللازمة لخدمة الحقل حتى الانتهاء من عملية الحصاد. قد يقوم البنك بشراء المحاصيل الزراعية بأن يدفع ثمنها مقدما

وحالا للمزارع، وبعد انتهاء الأجل يستلمها البنك ويتولى بيعها، ويمكن أن يفوض البنك المزارع بالقيام بذلك، وتجدر الإشارة أن الربح المحقق للبنك يكون بالفرق بين الثمن المعجل للبضائع والدفع مسبقا من البنك، وقيمة البضائع حال استلامها. هذا وتظهر أهمية عقد السلم في المجال الزراعي من خلال:

- أن عقد السلم يصلح لتمويل عمليات زراعية مختلفة، حيث يتعامل المصرف الإسلامي مع المزارعين الذين يتوقع أن توجد لديهم السلعة في الموسم من محاصيلهم أو محاصيل غيرهم التي يمكن أن يشتروها ويسلموها إذا أخفقوا في التسليم من محاصيلهم، فَ يم قَدِّم م لهم بهذا التمويل نفع ا بالغ ا ويدفع عنهم مشقة العجز المالي عن تحقيق إنتاجهم؛

- لا يدفع المزارع أي هامش نقدي أو قسط مقدم مثل المرابحة؛

- يمكن استخدام عقد السلم في تمويل النشاط الزراعي والصناعي، ولا سيما تمويل المراحل السابقة لإنتاج وتصدير السلع والمنتجات الرائجة، وذلك بشرائها سَلم ا وإعادة تسويقها بأسعار مجزية؛

- مساعدة المزارعين في تسويق منتجاتهم التي يصعب عليهم تسويقها بسبب ضعف الخبرة أو افتقاد البنية الاساسية من نقل وتخزين؛

- رخص الثمن بالنسبة للممول، والذي يحصل عليه نتيجة لكون رأس المال الذي يدفعه للمزارع ثمنا للمحصول أقل من السعر الحالي؛

- المساهمة في التنمية الزراعية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، والأمن الغذائي للمجتمع الذي يساهم في الاستقرار الاقتصادي والسياسي للأمة.

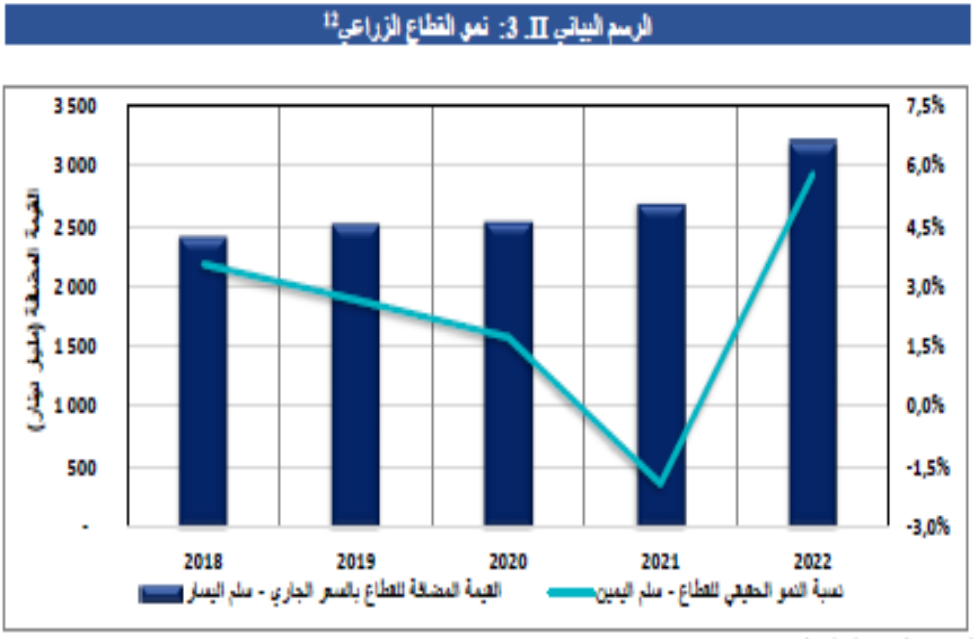
3.2.3.صيغ إيجارية: الإجارة بمعناها العام هي بيع منفعة معينة لمدة معينة . (الشيخ، 2010، صفحة 60). يعتبر تمويل من خارج الميزانية .لأن المستأجر يستطيع استعمال الآلات أو السيارات المستأجرة من الأصول المعمرة التي يحتاج إليها دون أن يقوم بشرائها ، وهو بذلك يتجنب أن

يدخل ثمنها في ميزانيته ويجمد الأموال الطائلة لذلك، وهذا ما يجعل الإقبال على الإجارة كثيرا. (صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، 2001، صفحة 120)

4. واقع تمويل البنوك الإسلامية للقطاع الزراعي في الجزائر

للقطاع الزراعي أهمية بالغة في الاقتصاد الجزائري، خاصة في ظل تقلب أسعار النفط في السوق الدولية. حيث يعتبر قطاعا نشطا يتوفر على إمكانيات معتبرة لذلك لابد من مواصلة السعي لترقيته والنهوض به وبإنتاجيته.

الشكل (1) : نمو القطاع الزراعي في الجزائر من 2019 - 2023



المصدر: تقرير بنك الجزائر 2023 - ص 21

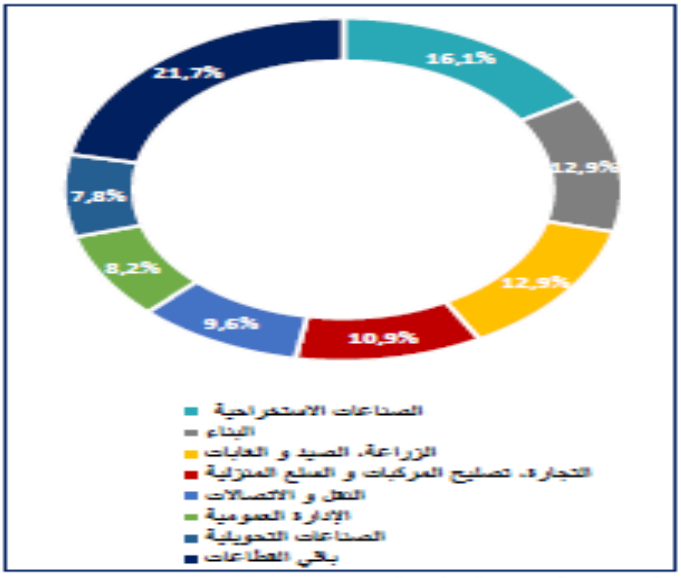
سجل الإنتاج الفلاحي تراجعا في النمو، حيث انخفض من 5,3 ٪ سنة 2022 إلى 3,3 ٪ سنة2023 ، ليساهم بذلك بنسبة 8,4 ٪ في النمو الإجمالي مقارنة ب 16,0 ٪ سنة 2022 ومع ذلك، أظهر القطاع الفلاحي ارتفاعا في حصته من إجمالي الناتج الداخلي الخام الحالي والتي بلغت٪ 12,9مقارنة ب

10,4٪ سنة . 2022 وعلى صعيد القيمة المضافة، حقق قطاع الفلاحة 204,47 4 مليار دينار سنة 2023 ، مقابل 323,06 3 مليار دينار سنة 2022 .

1.4. مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي:

فيما يخص تحليل توزيع الناتج الداخلي الخام الإسمي حسب مختلف القطاعات الاقتصادية، يُلاحظ أن سبع قطاعات تهيمن حيث تمثل مجموع٪80 من الناتج الداخلي الخام .حسب الترتيب التنازلي من حيث حصصها.

الشكل (2) : أهم القطاعات في الناتج الداخلي2023



المصدر: تقرير بنك الجزائر2023 - ص 20

بنسبة نمو قدرها 4,1 ٪ في سنة 2023 ، في ارتفاع مقارنة ب 3,6 ٪ تم تسجيلها في سنة 2022 ، تؤكد هذه النسب تعافي الاقتصاد الجزائري بعد فترة من الأزمة الصحية الحادة، مُسَ جّلاً نسبة نمو قياسية ما بين سنتي 2015 و2023 . مقارنةً بالسنة السابقة، ساهمت كل القطاعات في هذه الديناميكية، بنمو معتبر، لا سيما في الصناعات الاستخراجية خلال سنة 2023 .رغم أن العديد

من القطاعات سجلت نسب نمو معتبرة، تجدر الإشارة إلى أن بعض القطاعات قد عرفت انخفاض مقارنة بأدائها في سنة2022

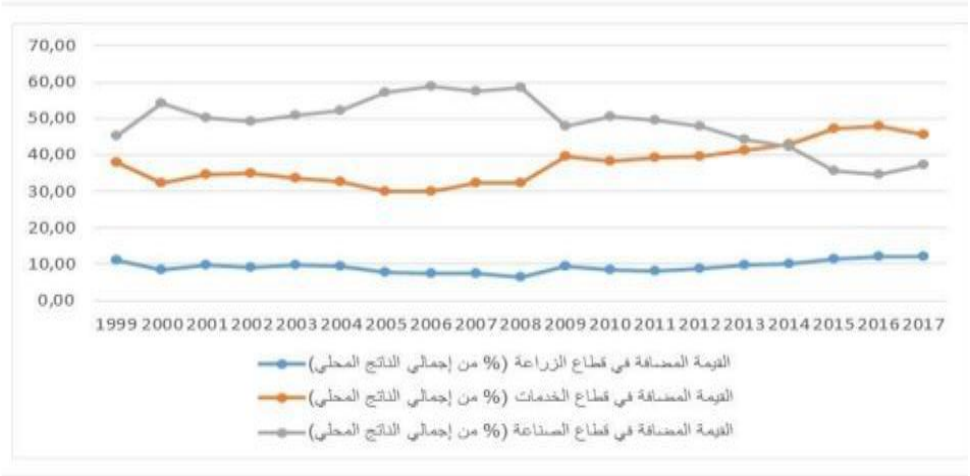
الجدول (1) : الناتج الزراعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 2019-2021

البيان	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار أمريكي)	الناتج الزراعى الاجمالى (مليون دولار أمريكي)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي %	متوسط نصيب ألفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	متوسط نصيب ألفرد من الناتج الزراعي (دولار أمريكي)
2019	171157,8631	25291	%14.77	3980,42	588,16
2020	147688,6938	20756,1635	%14.05	3337,60	469,07
2021	163472,8015	19903,8888	%12.17	3700,32	450,54

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد42.

من خلال الجدول يلاحظ أن مساهمة الناتج الزراعي الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين 14.77 %سنة 2019 ونسبة 12.17% سنة 2021 وهي في تناقص وضعيفة رغم الامكانيات التي تزخر بها الجزائر في هذا المجال ويمكن أن يكون السبب الى عدم مواكبة تطور الإنتاج الزراعي للتطور الحاصل في القطاعات الأخرى. وبالنظر للإمكانيات الطبيعية التي تمتلكها الجزائر فإن هذه المساهمة تبقى بعيدة عن المأمول من قطاع ينتظر منه تعويض قطاع المحروقات.

الشكل (3) : مساهمة مختلف القطاعات في الناتج المحلى الإجمالى



المصدر: (بوعكاز، 2023، صفحة ص 82)

من خلال الشكل رقم نلاحظ أن مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة جدا مقارنة بمختلف القطاعات الأخرى وبنسبة تتراوح ما بين 12,21 و 14,05 بالمائة وهذا راجع إ عدم اهتمام الجزائر بالقطاع الزراعي من الرغم ما تملكه من ثروات طبيعية ومقومات زراعية تمكنها إن تم استغلالها استغلالا أمثل في احتلال صدارة الترتيب من حيث القيمة المضافة.

2.4. مساهمة القطاع الزراعي في التشغيل:

الجدول (2) : مساهمة اليد العاملة في القطاع الزراعي 2019-2021 (ألف نسمة).

البيان	السكان الكليين	السكان الريفيين	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة الزراعية	نسبة القوى العاملة الزراعية
2019	43000	11542,869	12700	2693,552	%21.20
2020	44250	11382,345	12102,764	2650	% 21.89
2021	44177,969	11317,455	12260,834	2650	% 21.61

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد42.

نلاحظ من الجدول تذبذب مستمر في نسبة مساهمة اليد العاملة في القطاع الزراعي بالنسبة لإجمالي اليد العاملة وذلك راجع لأسباب أهمها عدم دخول الشباب في العمل والاستثمار في القطاع الزراعي والعزوف عن العمل الفلاحي وارتفاع نسبة النزوح نحو المدن من أجل الحصول على مناصب ذات مداخيل أحسن. وكذا ضعف مداخيل هذا القطاع وموسميته. وكذلك التطور التكنولوجي والمكننة وهذا ما أثر على حجم العمالة.

3.4. منتجات التمويل الاسلامي في الجزائر:

الجدول التالي يوضح منتجات التمويل الاسلامي المطبقة في المصارف العمومية والمصارف الخاصة وحصة كل منها في ذلك.

الجدول (3) : قائمة منتجات التمويل 2020-2023 (مليار دينار).

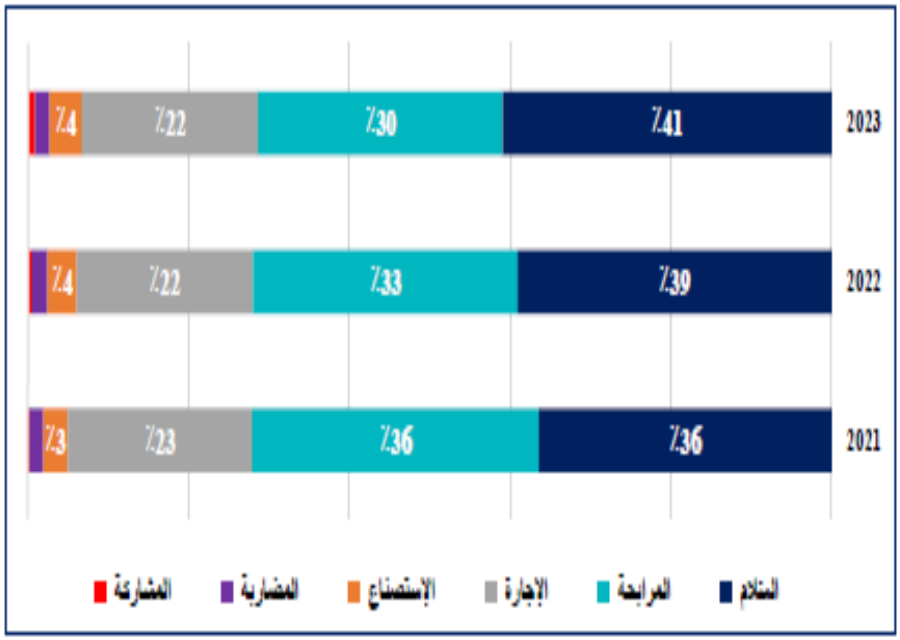
منتجات التمويل	2020	2021	2022	2023
المرابحة	132.3	130.7	129.7	139.5
المشاركة	1.2	1.1	2.0	4.2
المضاربة	4.9	6.0	7.6	8.3
الإجارة	82.7	83.9	86.5	100.4
السّلم	74.7	133.1	153.9	187.7
الاستصناع	6.6	11.1	14.3	18.5
المجموع الكلي	302.3	365.9	393.9	458.5
حصة المصارف العمومية	%0.1	% 0.5	% 1.6	% 4.7
حصة المصارف الخاصة	% 99.9	% 99.5	% 98.4	% 95.3

المصدر: تقرير بنك الجزائر 2023.

من خلال تحليل الجدول يظهر أن المصارف الخاصة هي المهيمنة في تسويق المنتجات المذكورة. فيما يتعلق بالمنتجات التمويلية بلغ قائمة نهاية سنة 2023 قيمة 458.5 مليار دينار

بزيادة قدرها 14.08 % ويعد هذا النمو أكثر من النمو المسجل خلال السنة السابقة كان بنسبة 6.5 % .حسب نوع المنتج استمر التمويل من قبل -السّلم- في احتلال المركز الأول مع نهاية 2023 بحصة 40.9 % مقارنة 39.1% قبل سنة. يليهم التمويل من -المرابحة- بنسبة 30.4% مقابل 32.9 % في 2022، ومن جهة أخرى تبلغ حصة تمويل- الإيجارة - التي تحتل المركز الثالث 21.9 % في نهاية سنة 2023 مقابل نهاية سنة 2022 . أما - السلم - سجل نموا بنسبة 21.9% ، بينما ارتفع التمويل عن طريق - المرابحة - بنسبة 7.6% في نهاية 2023.

الشكل (6) : قائمة منتجات التمويل 2021-2023 (مليار دينار).



المصدر: تقرير بنك الجزائر 2023 - ص 57.

- على الرغم من التطور الايجابي فإن منتجات - الاستصناع ، المضاربة ، المشاركة- تظل أقل تسويقا سنة 2023 .وتجدر الإشارة إلى أن منتجي - المرابحة - و -الإجارة- لا يزالان المنتجين الوحيدين للتمويل الاسلامي التي تسوقهما المصارف العمومية.

2.4. تحديات البنوك الإسلامية في الجزائر في تمويل القطاع الفلاحي:

تتمثل تحديات البنك في عدم امكانية تطبيق صيغ المشاركة الزراعية، وذلك راجع لتأثيرها على ربحية البنك بحيث أن ربح البنك سيكون مرتبط بالغلة التي تم الحصول عليها عن طريق عملية الغرس، الزرع أو السقي والغلة تتعرض لمخاطر كبيرة.كما أن عائد الأنشطة الزراعية متذبذب وبالتالي عدم إمكانية توقع العائد . عدم تطبيقها راجع لعدم وجود قوانين تشير إلى هذه الصيغ خاصة وان النظام رقم 02/2020 المؤرخ في 15 مارس 2020 لم يذكر صيغ المشاركة الزراعية، عدم وجود قوانين خاصة بها في قانون النقد والقرض وحتى في القانون المدني.

إن البنك يتفادى تقديم تمويلات زراعية راجع ذلك إلى:

- لعدم وجود ضبط أو ضمان الحد الأدنى لأسعار المنتجات الزراعية من طرف الدولة، مما يؤدي إلى تقلبات الأسعار ، بالتالي تؤثر على ربحية البنك؛
- عدم إمكانية البنك القيام بالزيارات وكشوف ميدانية للمتابعة، التقييم وتقديم المشورة المحاسبية والإدارية للمزارعين، لأنه يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعاملات؛
- عدم هيكلة القطاع الزراعي من طرف الدولة؛
- معظم الفلاحين لا يمتلكون أراضي؛
- غياب إدارة متخصصة بالاستثمار الفلاحي؛
- غياب مكاتب مخصصة بالهندسة الفلاحية (دراسة فلاحية) ؛
- كما أن البنك المركزي يمكن أن يؤثر على تقديم تمويل زراعي بصورة غير مباشرة بحيث أن أدوات رقابة البنك المركزي تؤثر على نشاط البنك. (إكرام، دراسة واقع تمويل القطاع الزراعي من طرف البنوك الاسلامية في الجزائر - بالإشارة إلى بعض تجارب دولية-، 2023).

5. خاتمة:

يعتبر القطاع الزراعي قطاعا حيويا في الاقتصاد، وله مكانة حيوية فقد اهتمت الدراسة بموضوع تمويل القطاع الزراعي من طرف المصارف الإسلامية والتعريف بمختلف الصيغ التمويلية الإسلامية للقطاع الزراعي، وصولا للتحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية في تمويل هذا القطاع.

1.5.النتائج:

- ✓ تقدم البنوك الإسلامية تمويل إسلامي وفق مجموعة متنوعة من الصيغ التمويل الإسلامي وذلك حسب رغبة كل عميل وحسب نوع النشاط المرغوب؛
- ✓ البنوك الإسلامية بإمكانها المساهمة في تنمية القطاع الزراعي بفضل ثراء الصيغ التمويلية التي تستخدمها فضلا عن المزارعة والمساقاة والمشاركة التي تعتبر أكثر ملاءمة لواقع النشاط الزراعي؛
- ✓ ضرورة إجراء إصلاحات جوهرية ووجوب إدخال البحث العلمي (إنشاء مراكز البحوث - والارشاد الزراعي) من أجل الحصول على منتوجات ذات جودة وتجعل القطاع الزراعي شريكا في تحقيق النمو المستدام؛
- ✓ وجود عدة تحديات تواجه البنوك الإسلامية الجزائرية التي تحد من إمكانية تطبيق صيغ المشاركات الزراعية منها عدم وجود نصوص قانونية تشير لصيغ المشاركات الزراعية؛

2.5.التوصيات:

- ✓ ضرورة تبني الدولة المصرفية الإسلامية لتمويل النشاط الزراعي؛
- ✓ تعميم تمويل كل النشاطات الزراعية بطريقة التمويل الإسلامي؛
- ✓ تطوير واستحداث صيغ تمويلية إسلامية أكثر مرونة لمقابلة الاحتياجات النقدية المختلفة للمزارع؛

6.قائمة المراجع:

- إكرام ,ب .ب .(2023) .دراسة واقع تمويل القطاع الزراعي من طرف البنوك الاسلامية في الجزائر -بالإشارة إلى بعض تجارب دولية .-*مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية* ,ص49 .

- التجاني،ع .(2000) .السلم بديل شرعي للتمويل المصرفي المعاصر نظرة مالية ومحاسبية .*مجلة جامعة الملك عبد العزيز* ,ص.12

- الديرشوي ,ع .ا .(2010) .*صيغ التمويل الزراعي في التشريع الإسلامي وإمكانية تطبيقها* .(p. 39) لبنان :ط1، دار النوادر للطباعة والنشر والتوزيع، ص39.

- الشاذلي ,ع .ا .(2022) .دور التمويل الإسلامي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية . *صندوق النقد العربي* ,ص .36

- الشيخ ,ح .ف .(2010) .*المفيد في العمليات البنوك الإسلامية* .الصادر عن بنك البحرين الإسلامي

- العجلوني ,م .م .(2008) .البنوك الإسلامية أحكامها ومبادؤها وتطبيقاتها المصرفية (pp. 276- 275).عمان :دار المسيرة.

- العرابي مصطفى ، طروبيا نذير .(2019) .دور البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي، تجربة السودان أنموذجا .*مجلة البشائر الإقتصادية* ، ص 281.

- بوعكاز ,م .ل .(2023) .تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر .*مجلة الإقتصاد والتجارة الدولية* ، ص*82*.

- تحانوت ,ف .أ .(2022) .تحليل مشهد التكنولوجيا المالية في المالية الإسلامية عبر العالم .*مجلة التنظيم والعمل* ، ص*82*.

- جابر،أ.ا .(2019) .الزراعة ومصادر التمويل الزراعي .*ندوة البركة التاسعة والثلاثون للإقتصاد الإسلامي* .جدة ,المملكة العربية السعودية، ص 347.

- حسن ,م .م .(1997) .*العقود الشرعية في المعاملات المالية المصرفية 'المرابحة -المضاربة ."* جامعة الكويت.

- س, العليوي أ ، العطوان .(1996) .*التمويل الزراعي* .حلب :كلية علوم الزراعة ،سوريا. ص 75.

- صوان ,م .ح .,.(2001) .*أساسيات العمل المصرفي الإسلامي* .(p. 120)عمان :داروائل للنشر.

- قحف ,م .(2004) .مفهوم التمويل في الإقتصاد الإسلامي .*البحث التحليلي* .*13* البنك الإسلامي للتنمية -المعهد الإسلامي للبحوث،ص 12.

- مومني ,ع .ا .(2021) .متطلبات تطوير تمويل صيغ المشاركات الزراعية في المصارف الإسلامية. *مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية*, ص-ص1734-1770 .

- ندير ,ا .م .(2019) .دور البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي ، تجربة السودان أنموذجا. *مجلة البشائر الإقتصادية* ,ص285.

- تقرير بنك الجزائر 2023.

- الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد42.

- **ICD-refinitiv islamic finance development report 2022 p8**
- **Islamic Finance Development Report ,2018,p06**